المقدمة :

إن الإنسان بطبيعته كائن يتميز عن باقي الكائنات بعقله المدبر ،المفكـــر والمتأمل الذي يتجاوز به وضعه ومحيطه وظروفه ، ويصنع به تاريخه ووعيه ، فـهو وحده القادر على تنظيم نفسه بما ينشئه من أفكار و قوانين ، وإذا تعلقـت هـذه القوانين بحياته الاجتماعية سميت هذه الأفكار بالأفكار السياسـية ، أو الفلسـفة السياسية ، فالإنسان كائن صانع لتاريخه بقدر ما نتاج لهذا التاريخ نفسـه ، ولمـا كانت القدرات العقلية متفاوتة بين الناس، وكذلك الظروف التي لها دور في إنتـاج الأفكار هي بدورها أيضا متفاوتة، كانت المنتجات الفكرية في مجـال السياسـة متفاوتة بين المجتمعات في العصر الواحد من جهة ، وبـين المجتمعـات في تطـور العصور من جهة أخرى ، وفقا لهذه الرؤية سنتتبع هذا لتفاوت في ظل المجتمعات ، وفي ظل العصور ، في ظل مدار العملية السياسية .

ونحن نهتم بهذا الجانب من التفكير الإنساني في حياتنا الفكرية والعمليـة، ونتتبع مساره ، وجدنا أنفسنا أمام إشكالية تقتضي منا أن نبرز جانب من الجوانب الفلسفية المتعلقة بالسياسة في ظل تاريخ الإنسانية السياسي تنظيرا وممارسة ، وذلك لحاجتنا نحن العرب أكثر من غيرنا إلى هذا النمط من التفكير ، لتكويـن وعينـا الخاص ، كما أننا من الناحية العملية نجد أن مؤسساتنا الجامعية هي في حاجة ماسة إلى عمل علمي منهجي يغطي الفلسفة السياسـية، سـواء بالنسـبة للأسـاتذة المتخصصين في هذه المادة ، أو بالنسبة للطلاب المتعطشين لمثل هذا التخصـص ، وبذلك نساهم في سد بعض الفراغ الذي قد يلاحظ في هذا النوع من المعرفـة ، وارتأينا أن نراعي فيها الجوانب المنهجية التدريجية التي قد تكون في بعض الأحيـان تعتمد على التجزئة الفكرية التعسفية ، نظرا لمنهجية الإيصال والتواصل ،لأن المعرفة الإنسانية في جوانبها الأساسية هي عبارة عن كل متماسك مترابط الأجزاء ، مـن

الصعوبة فصل أجزائه بعضها عن بعض فهو كجسم الإنسان كل عضو فيه له وظيفة أساسية يقوم بها في ظل الكل المتكامل ، بينما لو فصلنا العضو عن باقي الأعضاء فلا معنى له ، وبذلك نؤكد على أن كل قطيعة كاملة بأصول فكر ما لا يمكن أن تحدث على مستوى تاريخ الإنسانية الفلسفي والثقافي،لأن هواجس الإنسان استمرت في ظل تاريخه الطويل ، وإن كانت تختلف في بعض الأحيان من حيث مظهرها ، إلا أن مضمونها بقي مستمرا في هذا التاريخ ، ولذلك فإن عملنا هذا ما هو إلا محاولة نقدمها لقرائنا لعلها تحقق بعض ما هم في حاجة إليه ، وينير الطريق إلى أبحاث أخرى تكمل ما قد يلاحظ فيه من خلل وإعوجاج .

وفقا لهذه الخصوصية بالنسبة لهذه الدراسة فقد آثرنا على أنفسنا قدر الإمكان الابتعاد عن النقد الذي قد يخل بالمادة العلمية المقدمة ، ويخرج الدراسة عن هدفها الأساسي وهو طرح الأفكار الفلسفية السياسية وتقديمها للقارئ المتخصص مستندين في ذلك على النصوص الأصلية للمفكرين الذين تناولناهم بالدراسة ، ونتركه يكتشف ويستخرج بنفسه القضايا والمسائل التي تحتاج منه إلى مواقف نقدية يبني عليها فكره يتقرب من خلالها من الفلاسفة والفلسفة ،لأننا نعتقد أنه مهما كانت الموضوعية التي يتحلى بها كل باحث فإن خصوصيته الذاتية لا يستطيع إبعادها نهائيا حتى من مضامين النصوص التي يتناولها ، لأنه لو فعل ذلك لذابت شخصية الباحث في المبحوث ، وهذا مما لا نجد له وجودا حقيقيا متطابقا ،ومن ثم فإن دراستنا هذه لا تعني أننا تركنا تلك الأفكار في ماضيها السحيق ، بل إننا حاولنا قدر الإمكان أن نجعل من ذلك الماضي حاضرا بما يتوافق ويتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات العصر ، لأنه من الصعوبة بمكان فصل الحاضر عن الماضي، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه تحليلا للمفاهيم الفلسفية التي قدمها الفلاسفة في هذا المجال ، وربطنا تلك المفاهيم بمظاهرها وتجلياتها كما تظهر في الحياة

السياسية للفرد، من حيث هي قيم أخلاقية ،وللمجتمع من حيث هي تنظيرات سياسية ، وحاولنا الكشف عن خباياها في تلك الحياة ، من خلال الرجوع إلى مرجعيتها التاريخية المحددة لمسار تشكلها وتطورها في الزمان والمكان باعتبارها تتعلق بكائنات متحركة لا تثبت على حال واحد في ذلك الزمان والمكان .

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى مجموعة من الفصول مراعين فيها التسلسل التاريخي من جهة ، ومن جهة ثانية راعينا فيها ما له علاقة باهتمامات دارسي الفلسفة السياسية في أهم جوانبها ، وإننا نعتقد أنه لا حواجز جغرافية وزمنية بين الأفكار سواء في الزمن الواحد والمجتمعات المتعددة ، أو في الأزمنة المختلفة والمجتمعات المتعددة ، فمعرفة فترة زمنية ما وفي مجتمع معين تقتضي منا علميا وموضوعيا الوقوف على الأفكار التي تشاركها في الزمان والمكان ، وفي الماضي والحاضر ، لأن الأفكار الإنسانية هي وحدة متكاملة الأجزاء والحلقات ، وليست حكرا على مجتمع دون سواه، فهي موروث للإنسانية جمعاء،ولا يعني ذلك أننا نبعد تلك اللحظات الخصوصية المستقلة التي ولد فيها كل فكر ومميزاته الخاصة ،لأن كل فكر يرتبط بسياقه النظري والممارساتي معا ، ولا يخرج عن تاريخ ولادته ، ولذلك أنصبت دراستنا هنا في محاولة تلمس ذلك الفكر لإيجاد تعقلا لمجرى الأحداث السياسية ، وتصويغ ذلك الفكر مع الواقع الذي ولد فيه وعبر عنه .

ولذلك فقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم الفلسفة السياسية ، وإلى خصائصها ووظائفها الفكرية والعملية ، وإلى علاقتها بالعلوم الأخرى ، كما تعرضنا أيضا إلى الوضعية السياسية في المجتمع اليوناني بصفة عامة ، وإلى مختلف الأوضاع التي كانت تشكل له نمطا معيشيا متميزا في ظل ما يعرف بدولة " المدينة " التي كانت تشكل النمط السياسي السائد اقتصاديا واجتماعيا ، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى أهم التنظيرات السياسية في المجتمع اليوناني ، وأخذنا في ذلك نموذجين

وهما أفلاطون وأرسطو ، وحاولنا تفكيك فكرهما السياسي بما يتلاءم والمنهج العلمي الاستقرائي حتى نستطيع الوقوف على جزئيات ذلك الفكر، لأن هذين المفكرين يعتبران من أبرز نوابغ الفكر البشري اللذين أنجبتهما الإنسانية ، في كثير من المجالات الفكرية ولا سيما السياسية ، فهما لا يعدان تراثا للحضارة اليونانية فحسب ، بل هما تراثا للإنسانية جمعاء ، إذ كما يقول بترأندراسل أن الفكر الفلسفي منذ عهد هما وهو يسير في فلكهما ، أي إما أنه أفلاطوني أو أرسطو طاليسي .

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لظهور الفكر السياسي في المجتمع العربي الإسلامي ، ولاسيما بعد نشوب الصراع والتنافس على منصب الخلافة في الأمة الإسلامية ، وما تولد عنه من ظهور فرق دينية ـــ سياسية ، كان لها الأثر الكبير في تنوع الفكر السياسي وتكامله في بعض الأحيان ، وفي اختلافه وصراعه وتباعده في أحيان أخرى ، وقد كانت أهم الفرق التي أشرنا إليها تتمثل في : الشيعة ، والخوارج ، والمرجئة ، وكان تطرقنا إلى ذلك هو من أجل إظهار نماذج فقط من تلك الفرق ، ولا دافع آخر غير ذلك ، كما احتوى هذا الفصل أيضا على بعض التنظيرات الإسلامية في الفلسفة السياسية ، وأشرنا في ذلك إلى نموذجين وهما : الفارابي وابن خلدون اللذان ظهر فكرهما في فترة من أصعب فترات الدولة الإسلامية ، سواء من حيث واقعها الاجتماعي السياسي أو تنظيرها الفكري التأصيلي ، وما لحق بالمجتمع الإسلامي فيها من ويلات وآهات ، كان لها الأثر حتى على نفسية المفكرين أنفسهم ، ومن ثم فإن إبداعاتهما الفكرية كانت متأثرة بتجربتهما الاجتماعية " السياسية " ، وكذلك بتجربتهما النفسية ، فما كان من الأول إلا توخي نمط تفكيري قد يبعده عن ذلك الواقع ، لكي ينفس عن آهاته وآهات مجتمعه ،أي أنه فصل النظرية عن واقعها التطبيقي . بينما الثاني لم يتعد

ذلك الواقع ،فقد استند عليه ووظف معطياته في فهم أزماته وظروفه ، متوخيا في ذلك العمل السياسي التوصل إلى تعديل الواقع السياسي نفسه عبر مجموعة القوانين التي رصدها من ذلك الواقع ، ولكن هيهات بين تنظيراتهم وواقعهم ، فالبون شاسع بينهما.

أما الفصل الثالث فقد تعرضنا فيه إلى الفلسفة السياسية في أوربا المسيحية ، وتطرقنا فيه أولا إلى نموذجين وهما : القديس أوغسطين ، و ماكيافيللي ، ورغم أن الفترة الزمنية بينهما متباعدة ، والفكر بينهما مختلف إلا أننا جمعناهما في فصل واحد لضرورات منهجية لا غير، وقد حاولنا إظهار المسوغات الفكرية والدينية والظرفية التي بني عليها فكرهما ، الذي كان من حيث مبادئه الخاصة يعبر عن تناقض صارخ بينهما ، فالقديس كان يؤكد على أهمية الدين وأخلاقياته في شؤون المجتمع والسياسة ، بينما ماكيافيللي كان على العكس من ذلك يرى أن كل ما لحق بالمجتمع وبالسياسة في عصره مرده إلى تدخل الدين والأخلاق في السياسة والعمل بهما ، وذلك مما لا يتوافق وطبيعة السياسة ذاتها ، فهو قد حاول أن يعطي للسياسة أبعادا موضوعية وعقلانية ، واعتمد في ذلك على نقد الواقع السياسي المشتت الذي عاصره .

كما تطرقنا فيه ثانيا لأصحاب نظرية العقد الاجتماعي وهم : هو بز ، ولوك ورو سو ، وبينا فيه الظروف لمختلفة التي أحاطت بالنمط الفكري لكل مفكر منهم ، وإن كانوا يتقاربون من حيث الزمن ، ومن حيث المجتمعات التي عبروا عنها ،فقد جاءت نظرياتهم أيضا متشابهة من حيث المبدأ ،ومختلفة من حيث التعبير عن ذلك المبدأ وعن نتائجه المعبر عنها بتلك النظرية ، لأننا نعتقد أن كل واحد منهم انطلق من تجاربه الحية التي في نطاقها تجلت حركية فكرهم الخلاقة ، وكما بينا كيف كانت رؤية كل واحد منهم تسعى إلى تفسير طبيعة تكون

المجتمعات السياسية والقوانين المحيطة بها ، وفق رؤى متقاربة أحيانا ، ومتباعدة ومتنافرة في أحيان أخرى.

أما الفصل الرابع فقد تطرقنا فيه إلى الفكر السياسي عند كل من مونتسكيو ، وهيجل ، وأن الجمع بين هذين المفكرين كان لضرورات منهجية فقط ، وقد بينا رؤى كل واحد منهما السياسية من خلال التركيز على مصادره الرئيسية ،وإن كان الاثنان يشتركان في مسألة رئيسية وأساسية في بناء فكرهما السياسي ، وهو الرجوع إلى التاريخ ودور الأمم والشعوب في صيرورته ، وحركيته ، وإيمانا منا بأن موضوعا من مثل هذا الحجم لا يمكن أن يعطى حقه في هذا الطرح العام ،فهدفنا توخينا منه إظهار أفكارا متعددة في موضوع الفلسفة السياسية لأن الحقيقة فيها لا يمكن أن تظهر إلا من خلال التقابل بين مجموعة من المفكرين ، وإبراز رؤاهم الفكرية لالتماس المقاربات التي كانت محط اهتمامهم.

ولمعالجة هذا الموضوع المتشعب والمتنوع ، تطلب منا تناوله بعمق ، وما كان ذلك ليحدث لولا المناهج المتعددة التي استخدمناها وكانت في اعتقادنا تتماشى وطبيعة الموضوع المدروس ،فقد تطلب منا لتحديد المفاهيم استخدام المنهج التحليلي النقدي ، ثم أتبعناه بالمنهج التركيبي لإعادة وضع تلك المفاهيم في إطار نصها الفلسفي، كما أننا وجدنا أنفسنا في كثير من الأحيان نستخدم المنهج التحليلي التاريخي ، وذلك أيضا يعود لطبيعة الموضوعات التي طرقناها ، والتي لم تكن موجودة إلا في ظل التاريخ الذي ولدت فيه ، وأضفنا إلى هذه المناهج المنهج المقارن الذي وقفنا فيه على مقارنة كثير من الحقائق والأفكار التي تمحورت عليها الدراسة .